### هدم ٥١ مبنى غير صالح للسكن

# رئيس مجلس محافظة حلب لـ«الوطن»: لجنة لدراسة مساكن بديلة للمتضررين شبه دائمة حتى إعادة إعمار المناطق المتضررة

**| محمد منار حميجو**

كشف رئيس مجلس محافظة حلب محمد حجازي أن هناك لجنة لدراسة تأمين مساكن بديلة للمتضررين من الزلزال إلى أن تتم إعادة الإعمار للمناطق المتضررة، موضحاً أن هناك عدة مناطق تتم دراستها واحتياجاتها وكيفية تأهيلها لتأمين المتضررين في هذه المباني التي تتم دراستها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار حجازي إلى أن اللجنة هي التي سوف تقيم الوضع ومن يستحق المسكن البديل وخصوصاً أن هناك عائلات موجودة في مراكز الإيواء ومنازلها مازالت موجودة إلا أن وجودها هو من باب الاحتياط واتخاذ إجراءات السلامة حتى يتم التأكد من سلامة منازلها وبالتالي يتم حصر الدائرة حتى يتم تأمين المتضررين بشكل حقيقي من الزلزال، مشيراً إلى أن السكن في تلك المناطق سيكون شبه دائم حتى يتم إيجاد خطة لإعادة الإعمار في تلك المناطق.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين حجازي أنه تم هدم حتى الآن ٥١ مبنى آيل للسقوط وغير صالح للسكن، لافتاً إلى أن لجان السلامة العامة التي بلغ عددها ٨٥ لجنة تجول على كل المناطق في حلب لتقييم المباني وأي مبنى يحتاج إلى الهدم فإنه يتم مباشرة العمل على هدمه من دون أن يذكر أعداد الأبنية التي هي بحاجة إلى الهدم باعتبار أن الموضوع يتم تقديره على أرض الواقع.

حجازي لفت إلى أنه يوجد في حلب ٢٦٥ مركز إيواء يقطن فيها نحو ١٠٥ آلاف عائلة، مشيراً إلى أنه يتم تأمين الخدمات لهذه المراكز بشكل مباشر، ضارباً مثلاً أن أي مركز يعاني من نقص المياه يتم مباشرة توجيه الفريق المختص لتأمين المياه إلى ذلك المركز.

وأشار إلى أنه تم تأمين المراكز أيضاً بالكهرباء عبر الأسبيرات الخاصة التي تم تقديمها للمحافظة مجاناً حتى لا يكون هناك أي مشكلة في موضوع تقنين الكهرباء، وبالتالي يتم العمل قدر المستطاع لتأمين الاحتياجات الأساسية لهم.

وفيما يتعلق بعملية إزالة أنقاض الأبنية التي تهدمت بفعل الزلزال أكد حجازي أنه تمت المباشرة بعمليات إزالة الأنقاض، لافتاً إلى أن الفريق العراقي يوجد معه نحو ١٠٠ آلية تساعد في عملية ترحيل الأنقاض بشكل جيد، إضافة إلى الآليات الحكومية التي تقوم بعملية ترحيل الأنقاض من دون أن يحدد فترة معينة لانتهاء عملية ترحيل الأنقاض وخصوصاً أن هناك أبنية يجري العمل على هدمها وبالتالي هذا يحتاج إلى وقت باعتبار أن لجان السلامة هي التي سوف تقرر من هو البناء الذي يحتاج إلى هدم من عدم ذلك.

وبين حجازي أنه في حال كان هناك نقص في قطاع معين بعدد الآليات فإنه يتم نقل بعض الآليات إلى القطاع الذي يعاني من نقص الآليات حتى لا يكون هناك أي مشكلة في عملية إزالة وترحيل الأنقاض، مشيراً إلى أنه يوجد نقص في الآليات لكن الوضع تحت السيطرة بعدما وردتنا آليات من أماكن أخرى وخصوصاً من العراق.

> ١٠٠ آلية من العراق تسهم في ترحيل الأنقاض من المناطق المتضررة من الزلزال

### بعد اقتراحه الاستعانة بالصين لبناء وحدات سكنية

# الشهابي لـ«الوطن»: نحن غير مؤهلين لبناء وحدات سكنية عصرية سليمة

**| هناء غانم**

نشر رئيس غرفة صناعة حلب المهندس فارس الشهابي على صفحته الشخصية على فيس بوك أن أزمة تأمين السكن البديل لا حلول لها سوى الاستعانة بالصين.

وتعقيباً على ما سبق، قال الشهابي لـ«الوطن» إن هناك الآلاف من المتضررين اليوم من الزلزال ونحتاج إلى ضواح سكنية حديثة بسرعة البرق ونحن غير مؤهلين حالياً لبناء وحدات سكنية عصرية سليمة بشكل عاجل وسريع لعدة أسباب، أهمها الفساد والترهل الحكومي والروتين القاتل مستشهداً بعدة مشاريع وأبنية موجودة على أرض الواقع منها لا تزال من عشرات السنين مجرد عقود ولم تنته حتى الآن مثل مشروع ١٦٠٠ شقة بحلب ومنها ٨٨٠ شقة جاهزة عند أرض سوق الجمعة القديمة.

وأوضح شهابي أن بعد مرور أيام على الزلزال تم مخاطبة الحكومة حول مشاريع سكنية قائمة لكنها فارغة من سنوات من دون جدوى! وطرحنا وجوب وضع اليد عليها بعقود إيجار مؤقتة نظراً لحالة الطوارئ؛ لكن ليس هناك من مجيب والحجة أنها مخصصة ومبيعة.

وأضاف الشهابي مقترحاً: نحن بحاجة لعلاج بالصدمة والعلاج يكون بالتعاون مع شركات عملاقة صينية الدولة الحليفة لسورية بحيث تقوم الحكومة السورية بتخصيص الأراضي المعدة للبناء والمهندسين السوريين بهدف تدريبهم ونترك هذه الشركات تعمل من دون أي تدخل وعرقلة، وإعطائها صلاحيات كاملة للعمل لاستيراد المواد والآليات من دون أي تدخل، وحينها سنحصل على ضواح سكنية حديثة بسرعة البرق في اللاذقية وحلب، ولا حقاً في إدلب، والصين الحليفة هي أفضل دولة في العالم في هذا المجال.

وأشار إلى أنه من غير المسموح به أن نقول إننا قادرون على إعادة إعمار هذه المنشآت والبيوت ونحن بالواقع لا نملك التقنيات الحديثة للبناء، أما عندما يكون هناك تدريب للمهندسين والفنيين، فحينها يكون القطاع الخاص الإنشائي قادراً على العمل، لكن اليوم لا يمكن أن نترك الأمر دون التجربة.

وبين رئيس غرفة صناعة حلب أنه عند المقارنة مع فترة زمنية سابقة مثل الثمانينات، نجد أنه لا يوجد حالياً شركة إنشاء حكومية تملك المرونة والصلاحيات التي كانت موجودة لدى مؤسسة الإسكان العسكري سابقاً، التي تستطيع أن تقوم بذلك وبزمن قياسي لو كنا في ظروف أفضل ولا يوجد علينا عقوبات، لذلك لابد من التفكير ملياً بالموضوع لكسر الحصار في ظل العقوبات، مؤكداً أننا بأمس الحاجة لكي نتعلم ما هو جديد في عالم البناء لأننا خارج المواكبة منذ ١١ سنة، عدا أننا فقدنا العديد من الخبرات، ومؤسسة الإسكان العسكري نجحت في السبعينيات والثمانينيات لأنها أعطيت مرونة كاملة وحرية عمل، واليوم نحن بحاجة إلى دولة مثل الصين لكي نتعلم منها ما هو جديد في عالم البناء.

### «فزعة شباب الأردن» لدعم الليرة السورية

# مؤسس الحملة لـ«الوطن»: المبادرة بدأت من الرمثا وستبقى مستمرة وهناك حملات أخرى أيضاً

## محمد لـ«الوطن»: هذه المبادرات ستفيد الاقتصاد السوري على المدى البعيد

**| نوار هيفا**

«فزعة شباب الأردن» لدعم الليرة السورية، مبادرة أطلقها مجموعة من شباب الأردن لمساعدة السوريين بطريقتهم الخاصة، وذلك عبر شراء الليرة السورية مقابل الدينار الأردني لرفع زيادة الطلب على الليرة السورية.

مؤسس الحملة الشاب الأردني عبد المنعم الزعبي كشف لـ«الوطن» أن الفكرة بدأت بشكل فردي من بعض الشبان الأردنيين في مدينة الرمثا التي تتميز بطبيعتها التجارية، ثم امتدت إلى باقي المناطق خلال أيام بعد الترويج الحاصل لها بين الشباب الأردني، وفحوى المبادرة هو شراء الليرة السورية من مراكز الصرافة وتحويل العملات وتبديلها بالدينار الأردني بالتزامن مع حملة دعاية بين الناس وأهل المنطقة والمناطق المجاور، مؤكداً أنها اليوم تحولت لبورصة حقيقة، مبيناً أنه لم يكن هناك سعر ثابت في شراء الليرة السورية، خاصة في مدينة الرمثا، نظراً لموقعها الحدودي مع سورية ولأنها معبر مهم بين سورية والأردن للوافدين من كلتا المنطقتين.

وأوضح الزعبي أن ما يميز الرمثا عن باقي المدن الأردنية هو ارتفاع أسعار الصرافة فيها، إضافة لعدم اعتماد أهالي المدينة على محال الصرافة لشراء العملات فأي محل تجاري قادر على استبدال العملة الأردنية بأخرى سورية.

وأشار الزعبي إلى أنه من ٥ أيام كان كل دينار أردني يقابله ١٠ آلاف ليرة سورية، أما اليوم بين «٧٥٠٠- ٨٠٠٠» في الرمثا، على حين وصلت بعمان بين «٨٠٠٠- ٨٥٠٠» ومازالت الحملة مستمرة حتى اللحظة مع ازدياد حجمها وتوسعها.

وعن حجم المبالغ المدفوعة حتى اللحظة وقيم ما تم جمعه من عملة سورية ضمن المبادرة أكد الزعبي أنه يصعب تحديدها لتفاوت ما يتم شراؤه يومياً، هناك أشخاص يشترون بين «١٠٠ - ٢٠٠ - ٩٠٠» ألف ليرة سورية يومياً، مشيراً إلى أن هناك تجاراً اشتروا بـ«٨٠» مليون ليرة سورية كل حسب مقدرته، لكن الأهم برأي الزعبي الترويج لمثل هذه الحملات لدعم الاقتصاد والليرة السورية، وشدد الزعبي أن ما سماه بنجاح الحملة أكثر هو ما قامت به جمعية الصرافين الأردنيين عبر إعلانها إلغاء أي اقتطاعات أو عمولات للتحويلات من الدينار الأردني إلى الليرة السورية أو من الحوالات من الأردن إلى سورية.

وأوضح الزعبي أن الحملة مستمرة حتى بعد الانتهاء من إزالة الأنقاض، وهناك تشجيع لحملات أخرى كتشجيع السياحة في سورية من الأردنيين إما عبر مجموعات سياحية أو بشكل أفرادي.

الدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين علي محمد أكد أن التبرع بكل أشكاله سواء المادي أم العيني مفيد لمتضرري الزلزال في المحافظات السورية وللاقتصاد السوري كله، مشيراً إلى أهميته كلفتة إنسانية وتماسك مجتمعي.

وأوضح محمد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن التبرع ضمن المبادرة التي أوجدها الشباب الأردني بشراء الليرة سورية له أثر إيجابي، لأنه كما نعلم مع بداية الحرب على سورية كان هناك تسرب بحجم كبير من الليرة السورية إلى الخارج «لبنان- الأردن- تركيا»، وهذا الأمر إذا استمر سيفقد الاقتصاد بشكل كبير جداً.

وأشار محمد إلى وجود جاليات تدعو لمثل هذه المبادرات، ليس فقط بشراء الليرة السورية بل عن طريق الدعوة للتبرع من المنتجات السورية دعماً للاقتصاد، مبيناً أن شراء الليرة السورية وإعادتها للداخل على شكل تبرعات مهم جداً لضبط حجم الكتلة النقدية الموجودة خارج حدود الدولة السورية، بالتالي مجرد دخولها لسورية سواء بقيت داخل هذه الحدود أم دخلت للقطاع المصرفي سيكون له أثر كبير جداً بضبط حجم الكتلة النقدية، مبيناً أنه لا يمكن تحديد هذا الأثر حالياً وذلك لعدم معرفة حجم هذه التبرعات الخارجية والكميات الداخلة إلى سورية، لكنها كظرة عامة هي مفيدة جداً وداعمة على المدى البعيد، ومهما يكن فلن تؤثر سلباً.

وحول أثر هذه المبادرات بزيادة الطلب على العملة النقدية السورية وإمكانية التأثير بشكل سلبي عليها، نفى محمد هذا المبدأ، معتبراً أن هذه المبادرات تزيد الطلب على الليرة السورية وهو يعلم الاقتصاد يدفع لتقوية العملة المحلية، أي زيادة الطلب على العملة المحلية وليس زيادة عرضها، لكن هذه المبادرات فقط تفيد بضبط الكتلة النقدية بالتالي التأثير الإيجابي بسعر صرف الليرة السورية، أما موضوع الأسعار فهو شق آخر مختلف وتداعياته تتعلق بمجموعة كبيرة أدت لرفع الأسعار منها الزلزال، وزيادة الطلب في بعض المحافظات لشراء مواد إغاثية للمناطق المنكوبة أدت لرفع الأسعار.

وأشار إلى أن تحسن سعر الصرف يخفض تكاليف المستوردات، ومستلزمات الإنتاج وبالتالي تتحسن الأسعار، لافتاً إلى أن قرار تجميد العقوبات الجديد سيساهم بتخفيف العبء قليلاً ويفتح باب الاستيراد بشكل أيسر وستصل بعض المواد للمواني؛ السورية بدل وصولها للموانئ اللبنانية ومن ثم نقلها للداخل ما سيخفض تكاليف النقل وهذا كله سيصب على واقع الأسعار، لكننا لن نلحظ هذا التحسن إلا بعد ما يقارب ٤٥ يوماً كحد أقصى وهي مدة وصول المواد المستوردة للداخل السوري، بالتالي لابد من لمس فرق بالأسعار خلال هذه المدة.



### في اجتماع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

# قطنا من روما: سورية تحتاج الآن إلى الدعم من الجميع ومن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتنفيذ مشروعات تنقذ سكان المناطق الريفية

**| الوطن**

مثّل وزير الزراعة محمد حسان قطنا سورية خلال اجتماعات الدورة الـ ٤٦ لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «إيفاد»، التي عقدت أمس في مقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في العاصمة الإيطالية روما، تحت عنوان «تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي» وذلك في ظل الوضع الحرج الذي تتميز به الأزمات العالمية والعواقب المدمرة على نحو متزايد لتغير المناخ، والقلق العميق إزاء توفر الغذاء والوقود والأسمدة وغيرها من المدخلات والقدرة على تحمل تكلفتها.

وفي كلمة له أكد وزير الزراعة على أهمية الموضوع الرئيسي الذي تناقشه الاجتماعات فيما يخص الأمن الغذائي الذي يؤثر ويتأثر بغيره من أهداف ومقاصد التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مؤكداً ضرورة أن يسعى العالم إلى بذل المزيد من الجهود نحو تحويل نظم الزراعة والغذاء لتصبح أكثر كفاءةً واستدامةً وشمولاً وقدرةً على الصمود.

وبين الوزير أن التحديات التي يواجهها العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأدنى بشكل خاص في مسألة الغذاء والأمن الغذائي في ظل الأزمات المتلاحقة، والتغيرات المناخية، أثرت سلباً ليس في إمدادات وأسعار الغذاء فقط، بل أيضاً في تأمين مستلزمات الإنتاج كالطاقة والأسمدة، الأمر الذي يقودنا إلى ضرورة وأهمية التفكير في مواجهة هذه التحديات، لافتاً إلى أن الظروف الاستثنائية التي واجهت سورية خلال العقد الماضي، تسببت في أضرار كبيرة تعرضت لها البنى التحتية الخاصة بالزراعة والري، وفي الوقت الذي يسعى العالم فيه لعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، يُترك الشعب السوري اليوم عُرضةً لتحديات جسيمة لاستعادة حياته وأمنه الغذائي ويُمنع من استثمار موارده وتطوير نظمه الزراعية والغذائية في ظل التدابير القسرية الأحادية الجانب المخالفة للقانون الدولي، والتي ساهمت في تقويض أركان المسار التنموي الذي كانت سورية قد قطعت فيه شوطاً كبيراً وكانت من خلاله منخرطة في العمل الدولي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وأشار الوزير إلى أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعتبر أحد أهم الصناديق التي تنطلع للاستفادة منها في سورية لتمويل عدد من المشروعات التنموية التي تم إقرارها من الحكومة السورية ضمن إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي في سورية ٢٠٢٣-٢٠٣٠، كما نتطلع إلى تعزيز التعاون المشترك بين حكومة الجمهورية العربية السورية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وخاصة أن سورية عانت خلال اثني عشر عاماً من الإرهاب والحصار وفقدت الكثير من مصادر الطاقة ومواردها الأرضية والمائية، حيث تضررت كل شبكات الري الحكومية والخاصة وتدهورت الأراضي الزراعية وفقد الفلاحون القدرة على إعادة تأهيل الأصول الإنتاجية المدمرة من منشآت الثروة الحيوانية ومعامل الصناعات الغذائية والآبار الزراعية وآبار مياه الشرب ووسائل تطوير الثروة الحيوانية حالياً على استثمار مواردهم المتاحة بالحدود الدنيا وبطرق تقليدية، ليأتي بعد كل ذلك زلزال مدمر يضرب سورية وتركيا، وقد خلّف الكثير من الضحايا والدمار النفسي والجسدي والاقتصادي والاجتماعي لدى السكان.

وقال الوزير: سورية تحتاج الآن إلى الدعم من الجميع ومن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتنفيذ مشروعات تنموية تهدف إلى إنقاذ سكان المناطق الريفية من محنتهم ومساعدتهم على العودة إلى الاستثمار الزراعي المأمول نحو زراعة حديثة ذكية مستدامة وتنموية، موضحاً أن الأمن الغذائي كان أولوية أولى في الدول التي تعاني من هشاشة مواردها الأرضية والمائية والاقتصادية لأسباب مختلفة منها ما يتعلق بموقعها الجغرافي ومنها ما يتعلق بتحكم دول المحيط بمواردها المائية عندما تكون المياه الدولية مشتركة، ولكن أصبح الآن الأمن الغذائي أولوية أولى في كل دول العالم، متوماً إلى أن العامل الرئيسي لتحقيقه هو زج كل الإمكانيات المادية والفنية في المناطق الريفية التي تحتاج إلى الكثير عن مشروعات التنمية التي تمكن السكان من استثمار مواردهم بشكل مستدام وتحقق لهم القدرة على الاستمرار في تحقيق سبل العيش والتنمية المحلية المتكاملة.

وذكر الوزير أن استمرار نشوء الأزمات الجديدة من نوعها وغير المتوقعة أحياناً، سيؤدي إلى اتباع سياسات اقتصادية دفاعية لبناء الاكتفاء الذاتي من خلال استخدام غير مستدام للموارد الطبيعية المتاحة، بشكل ينذر بالخطر والوصول إلى نقطة اللاعودة في فقدان التنوع الحيوي وانهيار النظم الايكولوجية، وما يتبعه من تراجع لنظم الزراعة وإنتاج الغذاء كماً ونوعاً، ما يهدد مستويات الأمن الغذائي خاصة في الدول الأقل قدرةً على تمويل الاستثمارات الزراعية المستجيبة للتغيرات المناخية وحالة الموارد الطبيعية، الأمر الذي سيجلب مخاطر الركود والتحديات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ويفرض ضغوطاً تضخمية تواجه هذه الدول، وتنشأ نتيجة ذلك عواقب اقتصادية واجتماعية وأزمات في سبل العيش، تُفضي إلى موجات من الهجرة غير الطوعية.

وتابع الوزير: لقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات سريعة وذات آثار مبرمجة فيما يتعلق بتحويل نظم الزراعة والغذاء، وزيادة الاستثمارات في الزراعة الذكية مناخياً، والاقتصاديات الخضراء، وزيادة الاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا، والتحول الريفي الشامل للجميع، وإيجاد فرص العمل والدخل للفئات الأكثر هشاشة وصغار المنتجين الزراعيين من النساء والشباب وذوي الإعاقة، ومن شأن العمل على هذه المحاور معاً أن يفضي إلى ضمان وجود أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة من خلال سلاسل قيمة زراعية وغذائية كفوءة وشاملة وقادرة على الصمود في ظل تغيرات المناخ، وبالتالي التقدم نحو القضاء على الجوع وتسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي، وحماية النظم الإيكولوجية وصيانتها واستدامتها، وتكون النتيجة نمواً اقتصادياً شاملاً قائماً على الحد من أوجه عدم المساواة ويصب في مصلحة جميع سكان الكوكب، وهنا يكمن الدور الأساسي والبارز للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال تعزيز بناء القدرات وتكثيف الجهود وزيادة حجم التمويل في المجالات والدول ذات الأولوية، مع التركيز على تعزيز التنمية الريفية المتكاملة، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات والضغوط وإدارة المخاطر.

وأضاف الوزير: يعتبر التعاون القائم بين سورية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والنجاحات الكبيرة التي تم تحقيقها في المشروعات المنفذة، أنموذجاً ناجحاً في ضوء الأثر الإيجابي على سبل عيش سكان المناطق الريفية التي تم استهدافها، بدءاً من مشروعات الاستصلاح وانتهاء بمشروع تطوير الثروة الحيوانية، ومنذ عام ١٩٩٢، نجحت سورية بالتعاون مع الصندوق على مدى عقود في تسجيل نجاحات كبيرة، حيث ركز الجيل الأول من المشروعات على التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي لزراعتها بمختلف أنواع المحاصيل والأشجار المثمرة التي وصل عددها إلى مئات الآلاف حتى عام ٢٠١١، في حين صُمّم الجيل الأخير من المشروعات لتمكين صغار المزارعين ومربي الماشية والفئات الهشة من الفقراء والنساء الريفيات والشباب وأصحاب الإعاقة، وكان آخرها مشروع التنمية المتكاملة للثروة الحيوانية الذي حقق نتائج جيدة ساهمت في زيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي للريف.

### أسعار المواد الغذائية ترتفع ٢٠ بالمئة

# حبزه لـ«الوطن»: بعض التجار استغلوا كارثة الزلزال وإرسال المساعدات فرفعوا الأسعار

**| جلنار العلي**

قال أمين سر جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها عبد الرزاق حبزه في تصريح لـ«الوطن» إن أسعار كل المواد الغذائية والخضراوات واللحوم والدخان الوطني ارتفعت خلال الأيام الماضية أكثر من ٢٠ بالمئة.

ونفى حبزه أن تكون زيادة الأسعار سببها زيادة الطلب على المواد الغذائية لتقديم العون للمتضررين من الزلزال، لأن هذه المواد تباع من المخازين الموجودة لدى التجار، فهناك شح بطرح السلع بالأسواق آملاً بزيادة الأسعار، ولكن على ما يبدو فقد استغل بعض التجار الكارثة الحاصلة وأعادوا ارتفاع الأسعار إلى موضوع إرسال المساعدات للمناطق المنكوبة، كما يرتبط ارتفاع أسعار الخضراوات بموجة الصقيع التي ضربت المحاصيل الزراعية مؤخراً، علماً أن هذه الموجة ليس لها هذا التأثير الكبير الملاحظ حالياً بالأسواق.

وأشار إلى أنه خلال جولة على الأسواق، تبيّن أن سعر كيلو الجبنة وصل إلى ٢٥ ألف ليرة والتبنة إلى ١٧ ألفاً، وصحن البيض إلى ٢٨ ألفاً، مشيراً إلى عدم وجود مبرر حقيقي لرفع الأسعار وخاصة مع انخفاض سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية ومن المفروض أن ينخفض هذا العنصر على الأسعار من ناحية انخفاضها، داعياً عناصر الرقابة التموينية إلى تكثيف جهودهم بالجولات على الأسواق، وخاصة أن الإمكانيات الرقابية غير كافية، حيث يقتصر وجود العناصر على الأسواق الرئيسية، من دون الوجود بالأسواق الفرعية وضمن المناطق السكنية.

وحاولت «الوطن» التواصل مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمعرفة دورها بضبط الأسواق وخاصة أن تخفيض الأسعار أمر مهم أمام تأمين المتطلبات الغذائية من الأفراد والجمعيات للأهالي المنكوبين بسبب الزلزال، فبينت الوزارة آنها لن تتحدث عن ارتفاع الأسعار حالياً وإنما تريد فقط الحديث عن الأزمة الحالية، مطالبة بتأجيل هذا الموضوع.

من جهته، اعتبر الباحث في الشأن الاقتصادي أدهم شقير في تصريحه لـ«الوطن»، أن الحكومة ليس لديها خبرة بالتعامل مع هذا النوع من الكوارث بحجمها وخطورتها، فهي غير مسبوقة أو متوقعة بالنسبة لها، وهذا الأمر يعطي انطباعاً للجميع، إذ يعاني الاقتصاد ضغطاً وعطالة اقتصادية ومشاكل بنيوية، فلا يوجد لدينا مدخرات أو مساكن إضافية أو منظومة إسعاف جيدة وفرق إنقاذ مدربة، كما لا يوجد تواصل مع دول أخرى للتعامل مع الأزمات، وبالتالي فلا يوجد تأهيل للتعامل مع كارثة بهذا الحجم.

وأشار شقير إلى أن الكارثة الحالية أوضحت عيوب المنظومة الصحية والاقتصادية بشكل عام، وجعلت الاقتصاد أمام خسارة ضخمة جداً على صعيد تعطل حركة الإنتاج بسبب توقف الكثير من المصانع والزراعات والمداجن في حلب واللاذقية.. وفيما يخص حال الأسواق وإغاثة المنكوبين بإمدادهم بالغذاء، بيّن شقير أن هذا الأمر يحتاج إلى الاستيراد من الخارج وليس الاعتماد على الأسواق لأن هذا الأمر يؤدي إلى خلل في قانون العرض والطلب من ناحية زيادة الطلب بسبب العدد الكبير جداً للمتضررين بسبب الزلزال أمام المواد المعروضة بالأسواق، وهذا الأمر يتحكم بالأسعار ويؤدي إلى ارتفاعها، متابعاً: «إضافة إلى أن التجار أصبحوا لا يهابون القانون نتيجة الأزمة وغير آبهين بعناصر الرقابة التموينية، علماً أنه بالقانون الساري نضاعف العقوبات في حالات استغلال الكوارث والبيع بأسعار زائدة».

ورأى شقير أنه لا يوجد لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك آليات صحيحة وسليمة لضبط الأسواق رغم تبنيها بذلك، والدليل فلتان الأسواق، معتبراً أن الآليات الموجودة عاجزة وقاصرة عن التحكم بالأسواق، ويحتاج هذا الأمر إلى التعاون بين وزارة التجارة الداخلية والمالية والجمارك للبحث في وضع الأسعار وسبب ارتفاعها وحل المشاكل المرتبطة بذلك.

وفي السياق، أشار شقير إلى عدم وجود إدارة للأزمة ناجحة وفق الإمكانيات المتاحة، فهذا الأمر يحتاج إلى نبات صادقة وأسلوب تفكير مختلف وروح فريق متكامل، وخاصة أن سورية اليوم أمام تداعيات كبرى للزلزال إذا لم تحسن الحكومة والمجتمع الأهلي إدارة الأزمة عن طريق الشفافية الكاملة لمعرفة المتطلبات والحاجات لتجاوز الأزمة، إضافة إلى ضرورة المرونة في اتخاذ القرارات في الحالات الطارئة وتجاوز البيروقراطية، مضيفاً: «لا شك أن الحكومة استنفرت وأنها بذلت مجهوداً كبيراً ولديها نيات في تجاوز هذه الأزمة وكانت جهوداً بذلك، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى زمن وتضافر عدة جهود».

وأطلقت صحيفة «الوطن» يوم أمس حملة تحت هاشتاغ # معاً لمحاسبة التجار، وضمت صورتها إلى صوت الناس وطلبت من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك التدخل مباشرة بالأسواق لهم ومحاسبة التجار الذين يرفعون الأسعار من دون أي مبرر.

> شقير لـ«الوطن»: كارثة غير مسبوقة والحكومة ليس لديها خبرة بالتعامل معها

## فوق الطاولة

**د. سعد بساطة**

### إدارة الكوارث فن يتقنه قليلون!

تعرّضت سوريتنا – على مدى السنوات العشر المنصرمة – لخيانة أشقائها العرب؛ وتآمر دولي ممنهج لتخريبها؛ وقد صمدت.

ها قد أتانا الزلزال (مرة أخرى من جار السوء «تركيا»)؛ وتضررت مبان واستشهد آلاف؛ ووضعنا تحت امتحان جاهزيتنا مرة أخرى. دعونا نستعرض الخسائر الناتجة عنه؛ وهذه يمكن تقسيمها لنوعين: خسائر مادية وأخرى لامادية.

الخسائر المادية: هنالك مشكلة في إحصائها؛ ففي كل ساعة تبرز مستجدات.

١- مئات الأبنية متهدّمة ومنهارة؛ وآلاف العقارات المتشقّقة والتي تعتبر خطرة على السكان.

٢- توجد آلاف الوفيات وعشرات آلاف المصابين ((والعدد مرشح للزيادة)).

٣- هنالك مئات السيارات التي تحطمت تحت وطأة الأشجار التي تساقطت.

٤- آلاف الألواح للطاقة الشمسية تكسرت؛ ومئات الصحون اللاقطة سقطت من الأسطحة فوق رؤوس المارة.

٥- حالات عديدة لخزانات وقود تسرب من شقوقها السائل وضاع في الأسيقة.

٦- الخسائر الفردية في البيوت (ولاسيما في الطوابق العالية) من زجاج ومرايا وأنية خزفية منزلية.

٧- بعض الحرائق شبت في بيوت نتيجة تدحرج المدافئ واشتعال المازوت.

أما الخسائر اللامادية: فهي بالأهمية نفسها:

١- وضع حالة الجاهزية الهشة لدى:– بسبب طول الأزمة على سورية– الدفاع المدني؛ الإطفاء؛ المشافي والمستوصفات.

من ناحية الآليات: العناصر البشرية؛ والمعدات والأمر الإيجابي اهتمام شخصي من السيد الرئيس مترافقاً بزيارات ميدانية؛ وكذلك رئيس الحكومة وطاقمه.

٢- مستوى الأخلاقيات الإيجابي:

× أطباء وصيدليات ومشافٍ: أعلنت عن استقبال الحالات مجاناً.

× محال تجارية: تتبرع بالبطانيات والملابس.

× تجار وصناعيون وأشخاص عاديون: تبرعات سخية مالية وعينية.

× جهات أخرى: أماكن بالمئات لإيواء من تهدمت بيوتهم.

× الدولة: حالة جاهزية قصوى.

× الجمعيات الأهلية لم تقصر بواجبها.

السلبي:

× انتشار الشائعات بمعلومات مغلوطة تسببت بذعر الأهالي.

× نشط اللصوص لسرقة البيوت الخالية والتي نزل أصحابها للعراء خشية من هزات أخرى.

× تجار التطرف الديني الذين أخذوا بمواعظ أن سبب الزلزال هو الفسق وترك الصلاة والبعد عن الدين.

× انكشف النفاق حول التضامن العربي (الذي لايزال حبراً على ورق) – فلم تصل سوى مساعدات محدودة من: العراق؛ تونس؛ الجزائر؛ مصر والأمارات وقريباً سلطنة عمان.

× الشيزوفرينيا العالمية للدول التي تنادي بالمبادئ والإنسانية ولم تتحرك سوى لنجدة تركيا.

هنا لابد من أن أورد تصنيفاً دولياً للنساء كقائدات للكوارث؛ أفضل مقارنة بالرجال، وذلك بعد مراجعة تقييمات أكثر من ٦٠ ألف قائد.

نظراً لأن المديرات من النساء هن أمهات مسؤولات عن صغارهن في أغلب الأحيان، فإن ذلك ينعكس على أداءهن كقائدات في أماكن العمل، حيث يؤكد تقرير صادر عام ٢٠٢٠ أجري على عينة قوامها ٥٣٨٨ شخصاً، أنه نظراً لكون النساء يقمن بتدريب صغارهن بشكل أفضل، فإن الموظفين الذين يعملون تحت إشراف النساء يتفوقون على أولئك الذين يعملون لدى الرؤساء الرجال.

وكان التقرير الصادر عن منصة دولية للبحوث –وهي منصة رقمية للوظائف والعمل قائمة على الذكاء الاصطناعي تساعد الشركات على تقييم المرشحين وتوظيفهم– أظهر أن النساء يتفوقن في التطوير التنظيمي وتدريب المواهب مقارنة بالرجال، حيث يتفوق نحو ٦,٥٦ بالمئة من المهنيات في التطوير التنظيمي وتدريب المواهب مقارنة بـ٣,٢٦ بالمئة من الرجال المهنيين.

ويعزو التقرير ذلك بشكل أساسي إلى القدرة على التنشئة والتواصل العاطفي المذهل الذي تمتلكه النساء.

وهذا يدحض الحديث الضعيف غير المسنود «لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»! نرجع بالذاكرة سنة حيث كانت أنجيلا ميركل على مدى ست عشرة سنة.. (فإما ميركل ليست امرأة؛ أو أن ألمانيا كانت فاشلة خلال تلك الفترة؟).

لا يأس بطرفة لتطرية جو الحزن: سئل أحدهم عن الفرق بين المصيبة والكارثة؟ أجاب: «المصيبة أن تسقط الطائرة التي تحمل حماتك؛ أما الكارثة فهي أن تنجو من الموت»..!

ختاماً أضم صوتي للفيلسوف الذي دعا الله قائلاً: «يا ربي لا تخفف أحمالي؛ بل امنحني ظهراً كفيلاً بتحمل عبئها..»!